

Distr.: General
12 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

موجز

كان النمو الاقتصادي في معظم أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بطيئا جدا في السنوات الخمس الماضية، باستثناء اقتصادات آسيا الوسطى. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصادات عدة أقل من الناتج المتحقق قبل بداية الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ وما لحقها من كساد. وفي الاقتصادات التي تمكنت من تحقيق بعض النمو، كان النمو بطيئا للغاية قياساً بالمعايير التاريخية والمقارنات العالمية. وهناك عدد من الاقتصادات لم يتعاف قط من الأزمة الأولى؛ فقد مرّ بعضها بفترات انتعاشٍ ضعيف لم تدم طويلا تلتها انتكاسة أعادته إلى الكساد السابق، أما الاقتصادات المتبقية فقد كان انتعاشها الاقتصادي ضعيفا ويتوقع كذلك أن يكون نموها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ منخفضا وأن يقل عن الاتجاه العام. وبالإضافة إلى هذا الضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي، يشهد جزء كبير من المنطقة ارتفاعا في معدلات البطالة وزيادة في الفقر.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

230512 230512 12-29269 (A)



وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تعتبر الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما تلاها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ من انتعاشٍ محدودٍ فشلاً ذريعاً للسياسات العامة. فالأزمة تُعزى في الأساس إلى قصور تنظيم القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة لأمريكا الشمالية وأوروبا وعدم ملاءمته، وإلى الاعتماد المفرط على رأس المال الخارجي في تمويل التنمية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. وقد شكلت سياسات التحفيز المالية والنقدية التي اتبعت في أعقاب الأزمة مباشرة تحسناً هائلاً مقارنةً بالاستجابات السابقة في ثلاثينات القرن الماضي وحالت دون حدوث كساد عالمي، إلا أن سياسات الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٠ تحولت قبل الأوان إلى التقشف فأطالت فترة الانتكاس الاقتصادي بل وزادت من تفاقمه في بعض الحالات. وكان المطلوب هو تقديم حوافز في الأجل القصير بالاقتران مع برنامج لتعزيز المالية العامة في الأجل الطويل غير أن العمليات السياسية في الاقتصادات المتقدمة لم تتمكن من تحقيق هذه النتيجة. وفي بعض الحالات، أدت التدابير التقشفية المنفذة من أجل تحسين حالة الدين إلى ترديها فعلياً من خلال تقليص تلك التدابير للنمو الاقتصادي إلى حد بعيد. وتشير أزمة منطقة اليورو أسئلة جوهرية بشأن استصواب تصميم اتحاد نقدي دون أن يشتمل على رقابة مالية متكاملة أو اتحاد ضريبي أو مصرف مركزي يكون جهة إقراض يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير، وبشأن مقومات بقاء مثل هذا الاتحاد.

أولا - منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من منظور عالمي

١ - لأغراض التحليل، تُقسم الدول الـ ٥٦ الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي يربو عدد سكانها على ١,٢ بليون نسمة، إلى ثلاث مناطق دون إقليمية رئيسية هي: (أ) أمريكا الشمالية التي يبلغ عدد سكانها ٣٤٤ مليون نسمة، وتتألف من كندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ (ب) الاقتصادات الأوروبية المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها ٥٢٢ مليون نسمة، وتتألف من ٣٥ اقتصادا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وإسرائيل، وأربع دول أوروبية صغيرة يقل عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة؛ (ج) الاقتصادات الأوروبية الناشئة التي يبلغ عدد سكانها ٣٧٤ مليون نسمة، وتتألف من ١٩ اقتصادا في شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. وتشمل المنطقة دون الإقليمية الأخيرة جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالإضافة إلى تركيا. ويشير مصطلح "الاقتصادات المتقدمة للجنة الاقتصادية لأوروبا" إلى أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة.

٢ - ولا تزال منطقة اللجنة تتسم بتنوعها الكبير. ورغم أنها تضم معظم اقتصادات العالم المتقدمة، فإن نصيب الفرد من الدخل في ٢٦ من دولها الأعضاء (أي النصف تقريبا) يقل عن ضعف المتوسط العالمي؛ وهو يقل في ١٣ من هذه الدول عن المتوسط العالمي ويقل في ٥ دول أخرى عن نصف المتوسط العالمي. وتُصنف تسعة من اقتصادات منطقة اللجنة ضمن مجموعة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية.

٣ - وقد ظلت حصة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تمثل طوال ما يزيد على القرن أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي (المحتسب على أساس تعادل القوة الشرائية)، ولكن حصتها انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ما دون الخمسين في المائة نظرا للنمو الأسرع في الاقتصادات النامية. وقبل عشر سنوات، كانت حصة الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية تمثل في حالة كل منهما أكثر من ربع الناتج العالمي، وكانت للاقتصادات الأوروبية الناشئة حصة أخرى نسبتها ٥ في المائة. وقد تراجع الآن الحصة العالمية للاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية إلى ما يزيد قليلا على الخمس لكل منهما، بينما ارتفعت حصة الاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى ٦ في المائة. ومن المتوقع أن يستمر تراجع حصة منطقة اللجنة في الناتج العالمي بنحو نصف نقطة مئوية في كل عام خلال العقد المقبل حيث إن النمو في عدد السكان وفي نصيب الفرد من الدخل فيها يقل عن المتوسط العالمي.

٤ - وفي العقود الثلاثة الماضية، كان النمو في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة بطيئا نسبيا مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، بل وبما شهدته تلك الاقتصادات في مرحلة ما بعد

الحرب العالمية الثانية. وفي العقد الماضي، كان نمو نصيب الفرد من الدخل متشابهاً نسبياً في اقتصادات العالم المتقدمة؛ وبشكل أكثر تحديداً، كان النمو في اليابان (٠,٧٥ في السنة) أعلى قليلاً مما كان عليه في الولايات المتحدة (٠,٦٥ في السنة) ومنطقة اليورو (٠,٥٥ في السنة). وشهدت الاقتصادات الأوروبية الناشئة انهياراً اقتصادياً كبيراً في تسعينات القرن العشرين وحققت انتعاشاً متوسطاً في العقد الماضي، ولكن الدخل القومي في ثلث هذه الاقتصادات لا يزال دون المستوى الذي حققه في عام ١٩٨٩. وفي معظم اقتصادات اللجنة، ازداد التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة بشكل كبير؛ وقد زاد، على وجه الخصوص، دخل الشريحة السكانية الشديدة الثراء فأصبح يفوق كثيراً الدخل المتوسط. وهكذا، باتت النماذج الاقتصادية لهذه الاقتصادات تعاني على نحو متزايد من صعوبات في تحقيق نمو اقتصادي قوي مع المحافظة في نفس الوقت على مستوى المساواة أو تعزيره. ومع ذلك، فإن مستويات الدخل والمساواة في العديد من اقتصادات أوروبا الغربية، ولا سيما في الدول الإسكندنافية، من أعلى المستويات في العالم.

٥ - وفي عام ٢٠١٠، كانت حصة اقتصادات اللجنة من الصادرات العالمية ٥٤,٧ في المائة؛ وكانت وجهة ٧٤,٧ في المائة من صادراتها (أو ٤٠,٨ في المائة من الصادرات العالمية) اقتصاداً آخر من اقتصادات اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، اتجهت نسبة ٣٣,٨ في المائة من الصادرات الآتية من بلدان غير أعضاء في اللجنة إلى اقتصاد من اقتصادات منطقتها. وبالتالي، فإن ٧٠ في المائة من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٠ كان اقتصاداً من اقتصادات اللجنة إما منشأها أو وجهة لها. واتجه ما يزيد على ٨١,١ في المائة من صادرات الاقتصادات الأوروبية المتقدمة و ٧٧,١ في المائة من صادرات الاقتصادات الأوروبية الناشئة و ٥٢,٥ في المائة من صادرات أمريكا الشمالية إلى اقتصاد آخر من اقتصادات اللجنة. أما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي انفصلت جزئياً عن باقي الاقتصاد العالمي في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وواجهت منذ عام ١٩٩٠ صعوبات في الحصول على معاملة جمركية عادية بسبب بطء التقدم المحرز في طلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن حصتها من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٠ بلغت ٤,١ في المائة.

٦ - واقتصادات اللجنة مصدر عالمي رئيسي من مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي الموظف في الخارج؛ ففي عام ٢٠١٠، ازدادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من تلك الاقتصادات بنسبة ١٣ في المائة، وهو ما يشكل ٩١٤ بليون دولار تقريباً من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج أو أكثر من ٦٩ في المائة من مجموع التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج. وعلى الرغم من حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من اقتصادات اللجنة في عام ٢٠١٠، فإن تلك التدفقات

لم تتعدّ النصف تقريبا مما كان عليه مستواها في عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة المالية؛ ومقارنة بذلك، ازدادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من الاقتصادات غير الأعضاء في اللجنة بنسبة ٦ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وهناك ضمن أول عشرين مَصْدرا للاستثمار المباشر الأجنبي ١٣ اقتصادا من اقتصادات منطقة اللجنة. والولايات المتحدة هي أكبر مَصْدَر للاستثمار المباشر الأجنبي في العالم تليها ألمانيا وفرنسا. ويعد الاتحاد الروسي مصدرا رئيسيا آخر من مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو الخارج.

٧ - وكانت اقتصادات اللجنة وجهةً لما يزيد على ٦٤٧ بليون دولار من التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠١٠؛ وهو ما يمثل أكثر من ٦٨ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة على الصعيد العالمي. غير أن هذه التدفقات الداخلة إلى اقتصادات اللجنة في عام ٢٠١٠ كانت أقل من نصف قيمة التدفقات الداخلة إليها في عام ٢٠٠٧؛ ومقارنة بذلك، انخفضت التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات غير الأعضاء في اللجنة بنسبة لا تزيد على ٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، انخفضت التدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى الاقتصادات الأوروبية الناشئة بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة بالذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٨. وهناك ضمن أول ٢٠ وجهة للاستثمار المباشر الأجنبي في العالم ١٠ من اقتصادات منطقة اللجنة؛ وتعتبر الولايات المتحدة أكبر متلق للتدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم. ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي عموما مستثمر صاف للاستثمار المباشر الأجنبي (أي أن التدفقات الخارجة تتجاوز التدفقات الداخلة)، وقد وفرت لبقية مناطق العالم في عام ٢٠١٠ ما يقرب من ٢٦٦ بليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي الصافي. أما الاقتصادات الأوروبية الناشئة، فقد كانت متلقيا صافيا للاستثمار المباشر الأجنبي (أي أن التدفقات الداخلة تتجاوز التدفقات الخارجة) في عام ٢٠١٠، كما ازداد رصيدها من التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة تقارب الألف في المائة منذ عام ٢٠٠٠.

ثانياً - تطور المنطقة في الأجل الطويل

٨ - في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، زاد نمو بلدان أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي بوتيرة أسرع من وتيرة النمو في الولايات المتحدة؛ وحدث من ثم بعض التقارب في نصيب الفرد من الدخل في هذه المناطق. وفي بداية السبعينات من القرن الماضي، بلغ نصيب الفرد من الدخل في أوروبا الغربية حوالي ٧٠ في المائة من مثيله في الولايات المتحدة، في حين بلغ في الاتحاد السوفياتي حوالي ٣٥ في المائة من مثيله في الولايات المتحدة، أي نصف مثيله في أوروبا الغربية. ولم يحدث منذ عام ١٩٧٢ أي تقارب آخر بين أوروبا

الغربية والولايات المتحدة، بينما انخفض متوسط الدخل في دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى ما لا يتعدى ربع مثيله في الولايات المتحدة وثلث ما هو عليه في أوروبا الغربية. ولذا، لم يكن هناك على مدى السنوات الأربعين الماضية أي تقارب بين المستويات المعيشية في المناطق دون الإقليمية الرئيسية الثلاث لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بل إنها شهدت في الواقع مزيداً من التباعد. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يكاد متوسط نصيب الفرد من الدخل، في الوقت الراهن، يعادل مثيله في الاقتصاد العالمي.

٩ - والفرق بين نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يعزى في جانب كبير منه إلى الفرق في عدد ساعات العمل. فالأوروبيون يعملون بوجه عام عدداً أقل من السنوات (حيث يتأخرون في بدء حياتهم العملية ويتقاعدون مبكراً)، ويحصلون على إجازات أطول ويعملون ساعات أقل في اليوم. وميزة الولايات المتحدة في إنتاجية ساعة العمل الواحدة أقل بكثير. لكن التقارب في مستويات الإنتاجية الذي حدث في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٥ توقف منذ ذلك الحين، بل إنه اتخذ مساراً عكسياً منذ عام ١٩٩٥ بسبب الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة. وتشير المقارنة بين نمو الإنتاجية في العمليات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة ونموها في الشركات المحلية في البلدان الأجنبية إلى أن ميل الولايات المتحدة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات يعود إلى اختلاف الممارسات الإدارية.

١٠ - وواجهت أوروبا الغربية مشكلة تمثلت في ارتفاع معدل البطالة طوال ثلاثة عقود. وقُدِّر متوسط معدل البطالة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خلال السبعينات من القرن الماضي بما نسبته ٣,٥ في المائة، ولكن هذا المعدل بلغ أكثر من ضعفه خلال الثمانينات ليصل إلى ٧,٦ في المائة ثم ٨,٩ في المائة خلال التسعينات و ٧,٧ في المائة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الولايات المتحدة، كان المعدل العام للبطالة أكثر استقراراً خلال العقود الأربعة الأخيرة؛ غير أن معدل البطالة لدى الأمريكيين من أصل أفريقي ظل خلال السنوات الخمسين الأخيرة متجاوزاً عموماً نسبة الـ ١٠ في المائة، أي ضعف مثيله تقريباً لدى السكان البيض.

١١ - وتمثل شيوخة السكان ملمحاً من الملامح التي تتسم بها معظم اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا باستثناء اقتصادات وسط آسيا. والشيوخة التي تستتبع زيادة في نسبة المتقاعدين إلى العاملين لها آثار كبيرة على إمكانية الوصول إلى وضع مالي قابل للاستدامة حيث إن العديد من البلدان يعتمد نظاماً لدفع المعاشات التقاعدية "أولاً بأول". وفي العديد من الاقتصادات الأوروبية، يقل سن التقاعد عن المعايير العالمية وسيُتَين رفعه، لا سيما

بالنسبة للمرأة التي ينخفض سن تقاعدها انخفاضاً كبيراً في الكثير من الاقتصادات. وقد أصبح العمال كبار السن يشكلون بالفعل نسبة متزايدة من القوة العاملة في العديد من اقتصادات منطقة اللجنة؛ فعلى سبيل المثال، ارتفعت النسبة المئوية للعمال في الولايات المتحدة الذين يبلغ عمرهم ٥٥ عاماً أو أكثر من ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وستكون زيادة معدلات الاشتراكات في المعاشات التقاعدية من الخيارات التي يُرجح أن تنفذها بعض اقتصادات المنطقة.

١٢ - وللشيوخة بعدد جنسائي هام حيث إن معدل النساء إلى الرجال يزيد كثيراً على الواحد بين الأشخاص البالغين من العمر ٦٥ عاماً فأكثر. وفي الاتحاد الأوروبي، يصل المعدل المتوسط إلى ١,٤ ولكنه يزيد على ٢ في إستونيا ولاتفيا ويقترّب من المعدل نفسه في ليتوانيا. والأشخاص البالغون من العمر ٦٥ عاماً فأكثر معرضون للفقر أكثر من الأشخاص الذين هم في سن العمل (١٨ إلى ٦٤ عاماً)، ويتزايد بدرجة كبيرة احتمال تعرض المتقاعدين للفقر ومن ثمّ ضمهم إلى هذه الفئة وذلك مقارنةً بنظرائهم من الرجال. وفي لاتفيا وقبرص، يتعرض للفقر أكثر من نصف النساء البالغات من العمر ٦٥ عاماً فأكثر.

ثالثاً - الأزمة الاقتصادية والمالية

١٣ - في بادئ الأمر، بلغ أثر الأزمة الاقتصادية أشده في نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك مقارنة بسائر المناطق دون الإقليمية في منطقة اللجنة وبالاقتصاد العالمي. ويصح ذلك فيما يتعلق بالانخفاض المطلق في نواتج تلك الاقتصادات في عام ٢٠٠٩ (ناقص ٦,٥ في المائة) وانخفاض نواتجها عن مستويات الاتجاهات السائدة (انخفاض مقداره ١٣ نقطة مئوية)، غير أنها شهدت حالات من الانتعاش المعتدل وحققت بحلول عام ٢٠١٢ الدخول التي كان من شأنها أن تحققها في عام ٢٠٠٩ لو لم تحدث الأزمة. وهكذا "خسرت" هذه الاقتصادات حوالي ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي. وترتب على ذلك أيضاً أن تأخر إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعدة سنوات أخرى. وشهدت أمريكا الشمالية تراجعاً شديداً في عام ٢٠٠٩ ولكن انتعاشاً ضعيفاً مكنها في عام ٢٠١٢ من تحقيق الدخل الذي كان من الممكن توقعه لعام ٢٠٠٨؛ وبذلك خسرت المنطقة أربع سنوات من النمو بسبب الأزمة. وكان التراجع الذي شهدته الاقتصادات الأوروبية المتقدمة عام ٢٠٠٩ أشد من التراجع في أمريكا الشمالية، وإن كان أقل منه في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك كان الانتعاش ضعيفاً جداً، وارتد من جديد إلى نمو سلبي في نهاية عام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢. ومن غير المرجح أن تعود هذه الاقتصادات قبل حلول عام ٢٠١٣ إلى مستوى الدخل الذي كانت عليه عام ٢٠٠٧، وبذلك ستكون قد خسرت ست

سنوات من النمو الاقتصادي نتيجة للأزمة وعواقبها. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن الاقتصادات في بقية الاقتصاد العالمي (أي الاقتصادات في غير منطقة اللجنة الاقتصادية الأوروبية) لم تخسر بسبب الأزمة سوى سنة واحدة تقريباً من النمو الاقتصادي.

١٤ - وكان عدم تنفيذ سياسات اقتصاد كلي تحفيزية تتسم بقدر أكبر من الجرأة من أجل استعادة النمو في أوروبا في المرحلة التالية مباشرة لأزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سبباً في زيادة معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما عجل بدوره بوقوع أزمة الديون السيادية في أطراف منطقة اليورو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولمواجهة هذه الأزمة الانتكاسية الثانية، نُفذت برامج تقشف إضافية أسفرت عن نمو أقل للناتج المحلي الإجمالي، مما زاد من تردي الأوضاع المالية. وأسفر ذلك في نهاية المطاف عن تحقيق عدد من الاقتصادات نمواً يتراوح بين النمو المنخفض والسلب، وعن ارتفاع معدلات البطالة والزيادة المفرطة في العجز والدين. وقيد التصميم المؤسسي لمنطقة اليورو استخدام سياسات الاقتصاد الكلي المعاكسة للدورات الاقتصادية وأدى إلى انخفاض أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة. وهناك أوجه شبه كبيرة بين التطورات الاقتصادية والاستجابات السياسية في أوروبا في السنوات الخمس الأخيرة، وبين ما حدث في النصف الأول من ثلاثينات القرن الماضي.

١٥ - وتبرز التجربة الأخيرة التي مرت بها منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أهمية السياسات الاستثنائية في مجال الاقتصاد الكلي كأداة سياسية معاكسة للدورات الاقتصادية تهدف إلى مواجهة الصدمات الاقتصادية حينما تتعرض الاقتصادات إلى كساد شديد. وفي ظل الظروف التي سادت العديد من الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة خلال السنوات العديدة الماضية، وتتمثل تحديداً في اقتراب أسعار الفائدة من الصفر وارتفاع معدل البطالة، فإن السياسة المالية تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي في الأجل المتوسط. وحتى في الحالات التي تندهور فيها قليلاً نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط، من المرجح أن تنتج عن التوسع المالي مكاسب اقتصادية من حيث انخفاض معدل البطالة تفوق تكلفة معدل الدين المرتفع ارتفاعاً طفيفاً؛ بل وقد تتحسن الجدارة الائتمانية مع النمو على الرغم من حدوث تدهور طفيف في ديناميات الدين. ويبدو أن اقتصادات عديدة تميل إلى خفض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق الحكومي كآلية لزيادة الطلب الإجمالي. بيد أن مضاعفات خفض الضرائب كانت متدنية ولم تؤد إلا إلى زيادة قليلة نسبياً في الطلب، فتبين بذلك أن فعاليتها محدودة.

١٦ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، تراجع مجموع العمالة في الولايات المتحدة بنسبة ٤,٧ في المائة أي ما يُقدر بعدد ٦,٩ ملايين وظيفة، بينما انخفض مجموع العمالة

في الاتحاد الأوروبي بنسبة ١,٢ في المائة أي ما يقدر بعدد ٢,٦ مليون وظيفة وفي الاتحاد الروسي بنسبة ٠,٧ في المائة أي ما يقدر بعدد ٠,٥ مليون وظيفة. ورغم أن الاقتصادات التي واجهت أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كانت عموماً تلك التي شهدت أكبر تراجع في العمالة، كانت هناك استثناءات رئيسية تشير إلى أن سياسات سوق العمل قد تكون مهمة في الحد من زيادة البطالة في فترات التراجع الاقتصادي. وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الروسي، كانت نسبة ارتفاع البطالة في ذلك البلد قليلة جداً. ورغم أن التراجع الاقتصادي الذي شهدته منطقة اليورو كان مشابهاً إجمالاً لمثيله في الولايات المتحدة، فقد ارتفع معدل البطالة بدرجة أكبر بكثير في الولايات المتحدة.

١٧ - ومنذ حدوث الأزمة المالية، زادت زيادة كبيرة مستويات الدين في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة، وهي مستويات سيتعين تخفيضها خلال العقد القادم. وهذه العملية الهادفة إلى الحد من الاستدانة تسارعت إلى أقصى حد لها في الولايات المتحدة مقارنة بمعظم أنحاء أوروبا. فرغم تزايد ديون القطاع العام في الولايات المتحدة بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٨، تراجعت ديون القطاع الخاص. وفي بداية عام ٢٠١٢، تراجعت ديون الأسر المعيشية في الولايات المتحدة بمقدار ٦٠٠ بليون دولار في انخفاض يعزى أساساً إلى نقصان في ديون الرهن العقاري. وتمكن الأمريكيون من تقليل ديون الرهن العقاري بعدم سداد ديونهم العقارية المكفولة بالرهن وغير ذات حق الرجوع. أما الأسر المعيشية الأوروبية، فلم تتمكن عموماً من تقليل الدين عن طريق عدم السداد حيث إن ديونها العقارية هي ديون تتيح للدائن حق الرجوع عليها مما لا يتناسب مع هذا النهج. وظلت الديون السيادية في أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة تتزايد بسرعة.

١٨ - وكان العجز المالي والدين السيادي في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية معتدلين إلى حد بعيد مقارنةً بجهاتهما في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأمريكا الشمالية. فالإتحاد الروسي، الذي حقق فوائض ضخمة في السنوات السابقة للأزمة، سجل عجزاً كبيراً في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ اتسم مع ذلك بالاعتدال ثم تمكن بعد ذلك من خفض هذا العجز إلى حوالي واحد في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن الممكن أن يتسع هذا العجز من جديد في المستقبل إذ تعتزم الحكومة بيع ٥٠ بليون دولار من السندات المحلية في كل سنة من السنوات القليلة المقبلة. وسجلت أوكرانيا عجزاً صغيراً نسبياً باستثناء عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ولكن المؤسسات التي تديرها الدولة أخذت في الدخول في التزامات عرضية قد يتسبب تراكمها في حدوث مشاكل. أما كازاخستان فقد حققت فوائض بصفة عامة.

١٩ - ولم يؤد التراجع الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية إلى انخفاض متناسب في الدخول على اختلاف مستويات توزيعها في معظم اقتصادات منطقة اللجنة. فرغم التراجع

الكبير في أسعار الأسهم التي يملكها في المقام الأول أصحاب الدخل المرتفع، تراجعت بقدر أكبر أسعار المساكن التي تملكها الطبقة المتوسطة وكان ارتفاع معدل البطالة أكبر بكثير لدى الفئات المنخفضة الدخل. وكانت الزيادة في التحويلات الحكومية في أغلبها لصالح الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، إلا أن الأسر المعيشية المنخفضة الدخل واجهت أكبر انخفاض تناسبي في الدخل عموماً. ولئن كانت أوجه عدم المساواة قد تراجعت إلى حد بعيد بعد الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، فإن ذلك يعود في أغلبه إلى تغييرات صريحة في السياسات ولم ينجم عن ضياع الثروات إلا فيما ندر.

٢٠ - وعلى الرغم من أن كلا من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الأوروبية الناشئة شهد أزمة شديدة للغاية في عام ٢٠٠٩ مع تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي، فإن شدة الأزمة لا تقترب بأي حال من الأحوال من حدة التراجع الاقتصادي الذي شهدته تلك الاقتصادات في تسعينات القرن الماضي أثناء انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

رابعا - الأزمة في منطقة اليورو

٢١ - بعد استحداث اليورو، ظلت فروق عائدات السندات السيادية على الديون الصادرة لمدة عشر سنوات في اقتصادات منطقة اليورو في حدود ١٠٠ نقطة أساس إلى أن اندلعت الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨، ذلك أن الأسواق المالية كانت بالكاد تميز بين أنواع الدين. بيد أنه منذ نشوء الأزمة، ولا سيما بعد أن تبين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أن الإبلاغ عن حالة مديونية اليونان لم يكن على النحو السليم، باتت الأسواق تستلزم بشكل متزايد تقديم علاوات لحيازة سندات بلدان منطقة اليورو التي بلغت ديونها مستويات مرتفعة أو الآخذة في الازدياد بشكل متسارع. ويتمثل أحد الأسباب الهامة لذلك في عدم وجود جهة مقرضة يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير لضمان هذه السندات السيادية نظراً لتقييد قدرة المصرف المركزي الأوروبي على أداء هذا الدور. ونتيجة لذلك، اضطرت اقتصادات منطقة اليورو إلى تصميم هيكل مؤسسي آخر لتأدية هذه الوظيفة.

٢٢ - وقد أنشئ المرفق الأوروبي لتحقيق الاستقرار المالي بموارد قدرها ٤٤٠ بليون يورو من ضمانات قدمتها حكومات سيادية في منطقة اليورو ممن صنفت جدارتها الائتمانية في درجة AAA. وقدّم المرفق مساعدة بلغت نحو ٢٠٠ بليون يورو إلى أيرلندا والبرتغال واليونان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وبعد قيام مؤسسة ستاندرد آند بورز لتصنيف الجدارة الائتمانية [Standard and Poor's] بتخفيض مركز كل من فرنسا و النمسا إلى درجة AA+، انخفضت أيضاً درجة الجدارة الائتمانية للمرفق إلى AA+. ومن المقرر أن تنتهي صلاحية المرفق المذكور في تموز/يوليه ٢٠١٣ حيث سيستعاض عنه في نهاية المطاف بألية

تحقيق الاستقرار الأوروبي الدائمة ذات الموارد البالغة ٥٠٠ بليون يورو والتي سيبدأ عملها في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونظرا للحاجة الملحوظة إلى مرفق أوسع نطاقا، أجريت مناقشات بشأن إمكانية الاحتفاظ بالصندوقين معا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وقّع ما مجموعه ٢٥ دولة من الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة لخفض العجز ألزمتها بتحسين الرقابة على العجز والمديونية بعد أن أخفق ميثاق الاستقرار والنمو في تحقيق ذلك الهدف بصورة مرضية. ويقتضي الاتفاق المالي ألا يبلغ متوسط عجز الميزانية الهيكلية نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن يكون إجمالي الدين الحكومي أقل من ٦٠ في المائة من الناتج المذكور. ويجوز لحكومة العدل الأوروبية أن تفرض غرامات على البلدان التي تنتهك الحدود المقررة تصل إلى ٠,١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد يسهم هذا الأمر في زيادة الانضباط المالي إلا أنه سيحد أيضا من قدرات تلك البلدان على استخدام السياسة المالية كأداة سياساتية معاكسة للدورة الاقتصادية.

٢٤ - ويفوق معدل الديون السيادية لكل من أيرلندا وإيطاليا والبرتغال واليونان نسبة ١٠٠ في المائة مقارنة بنواتجها المحلية الإجمالية، وهو معدل مستمر في الازدياد. ولم تكن النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة للغاية في هذه الاقتصادات؛ بل إن المشكلة تمثلت في تدني الإيرادات بسبب سوء تصميم نُظم الضرائب وضعف الامتثال. ولذلك السبب، كان يتعين أن ينصب التركيز على زيادة الإيرادات لا على خفض النفقات؛ إلا أن ذلك لم يكن محور التركيز الرئيسي لبرامج التقشف التي نُفذت. ولم يتسنّ للعديد من البلدان التي نُفذت خططها تقشفية (وهي إسبانيا والمملكة المتحدة واليونان) تحقيق تخفيضات العجز أو المديونية المتوخاة وقت بدء تنفيذ تلك البرامج. ويُعزى ذلك إلى أن برامج التقشف أدت إلى تراجع في النمو أكثر مما كان متوقعا، مما أدى إلى ازدياد ضعف إيرادات الضرائب ومن ثم المراكز المالية لتلك البلدان. وكانت للسويد وفنلندا اللتين عانتا من أزمة مالية في التسعينات من القرن الماضي تجربة تؤيد الرأي القائل بأنه لا ينبغي تنفيذ برامج تقشفية ما لم يكن الانتعاش قد قطع شوطا لا بأس به.

٢٥ - وخلال عام ٢٠١١، هبطت أسعار الفائدة في اقتصادات أوروبية كبرى (المملكة المتحدة والسويد) التي يدعم المصرف المركزي ديونها السيادية (ذات العشر سنوات). وفي منطقة اليورو حيث لا يوجد مصرف مركزي مُقرض يمكن اللجوء إليه كملاذ أخير، هبطت أسعار الفائدة الألمانية؛ وشهدت أسعار الفائدة لإسبانيا وفرنسا بعض التقلب لكنها بلغت في نهاية عام ٢٠١١ نسبة مماثلة لما كانت عليه في أوائل ذلك العام؛ وزادت معدلات الفائدة على الدين الإيطالي زيادة ملحوظة. ومن المرجح أن تصدر في عام ٢٠١٢ ديون سيادية بمبلغ ٧٩٤ بليون يورو، منها ٢٢٠ بليون يورو تصدرها إيطاليا التي تُعد أكبر جهة إصدار في منطقة اليورو.

وكذلك شهد عام ٢٠١١ زيادة كبيرة في أسعار الفائدة على بعض الديون السيادية لدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تنتمي إلى منطقة اليورو، منها على سبيل المثال هنغاريا.

٢٦ - وفي ربيع عام ٢٠١٢، قامت اليونان، في إطار أحكام الإجراء الجماعي، بإعادة هيكلة دينها السيادي، فتسنى لها أساساً شطب مبلغ ١٠٥ بلايين يورو من مديونيتها البالغة ٣٤٨ بليون يورو؛ واضطر المستثمرون من القطاع الخاص إلى تحمل خسارة بلغت نسبتها ٧٨,٥ في المائة. وكان ذلك أكبر اتفاق لإعادة هيكلة دين في التاريخ وأول تخلف عن السداد من جانب اقتصاد متقدم منذ نصف قرن. وقضت الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات بأن هذا "التخلف الطوعي عن السداد" مثل ظرفاً ائتمانياً أفضى إلى سداد للتأمين على مقايضة مخاطر الائتمان بمبلغ ٢,٥ بليون يورو. وكانت عملية إعادة هيكلة ديون اليونان تستهدف توجيه البلد نحو تخفيض نسبة مديونيته إلى ناتجه المحلي الإجمالي من ١٦٠ في المائة إلى ١٢٠ في المائة بحلول ٢٠٢٠. ونتيجة لذلك، تلقت اليونان قروضا رسمية جديدة بقيمة ١٣٠ بليون يورو شملت ٢٨ بليون يورو مقدمة من صندوق النقد الدولي ستوزع على مدى السنوات الأربع المقبلة.

٢٧ - وكان على اليونان أن تنفذ برنامجاً تقشفياً صارماً كشرط لحصولها على الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وشمل ذلك تقليص الحد الأدنى للأجور بنسبة ٢٠ في المائة ليصل إلى ٥٦٠ يورو شهرياً وبنسبة ٣٢ في المائة بالنسبة للشباب الذين تقل أعمارهم عن الخامسة والعشرين، وتخفيض الإنفاق على الرعاية الصحية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية الأخرى، وإلغاء ١٥ ٠٠٠ وظيفة من وظائف القطاع العام بحلول نهاية عام ٢٠١٢ و ١٣٥ ٠٠٠ وظيفة إضافية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٨ - وبدأت الأسواق المالية الأوروبية في النصف الأخير من عام ٢٠١١ في الاحتقان بدرجة كبيرة مع اتساع الفارق في أسعار الفائدة ما بين المصارف، بل إن بعض المصارف استُبعدت من أسواق التمويل التجاري. فعلى سبيل المثال، خفّضت صناديق أسواق المال في الولايات المتحدة بشكل كبير إقراضها المؤسسات المالية في منطقة اليورو. ونتيجة لذلك، اتخذ المصرف المركزي الأوروبي في نهاية عام ٢٠١١ عدة إجراءات ترمي إلى التقليل من اعتماد المصارف الأوروبية على الأسواق الخاصة. واستُحدثت عملية إعادة التمويل أطول أمداً وفّرت لـ ٥٢٣ مصرفاً قروضا مدتها ثلاث سنوات بقيمة ٤٨٩ بليون يورو (أي ما يعادل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو) بسعر فائدة نسبته ١ في المائة. ووسّع المصرف المركزي الأوروبي أيضاً من معايير الأهلية المتعلقة بالضمانات الرهنية. وأعقب ذلك في آذار/مارس ٢٠١٢ ضخّ دفعة سيولة ثانية قدرها ٥٢٩,٥ بليون يورو إلى ٨٠٠ مصرف. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تجنب ضائقة ائتمانية وشيكة وأدت أيضاً إلى تخفيض عائدات الديون السيادية الإسبانية والإيطالية التي كانت قد بلغت مستويات تفوق الاحتمال. وفي فترة

الشهرين التي تلت أول إجراء اتخذه المصرف المركزي الأوروبي، هبطت أسعار الفائدة على سندات الدين الإيطالي الصادرة لمدة عشر سنوات من ٧ إلى ٥ في المائة وانخفضت عائدات السندات الإسبانية من ٦ إلى ٥ في المائة. وكذلك خفض المصرف المركزي أسعار الفائدة مرتين في النصف الأخير من عام ٢٠١١. بما قدره رُبع نقطة في كل مرة، لتعود الفائدة إلى مستواها السابق البالغ ١ في المائة الذي يعد أدنى مستوى لها على الإطلاق.

خامسا - الحالة الاقتصادية الراهنة

٢٩ - من المتوقع أن ينخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣ في المائة، وكان قد بلغ ٢,١ في المائة في عام ٢٠١١ و ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. ويُرجَّح أن يقترب نمو الاقتصادات الأوروبية المتقدمة من مستوى الصفر في عام ٢٠١٢ حيث إن العديد منها يعاني ركودا اقتصاديا؛ ومن المتوقع أن تحقق أمريكا الشمالية نموا طفيفا في عام ٢٠١٢ يصل إلى ٢,١ في المائة حيث إن الانتعاش في كل من كندا والولايات المتحدة يستجمع قواه، بينما ينخفض النمو في الاقتصادات الأوروبية الناشئة لكنه يظل متوسطا بنسبة تناهز ٣,٢ في المائة. ويتوقع أن يتسارع النمو في عام ٢٠١٣ في المناطق دون الإقليمية الثلاث، وأن يتعزز في عام ٢٠١٤. ورغم تحقيق معظم اقتصادات منطقة اللجنة نموا متواضعا، سوف تواصل تلك الاقتصادات العمل بأقل من إمكاناتها مع عدم الاستفادة من موارد عمالة هائلة. ومن المتوقع أن يسهم تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة في احتواء التضخم المتولد محليا، وإن كان ارتفاع أسعار السلع الأساسية المتأتية من اقتصاد عالمي أقوى قد يُقيي نسبة التضخم في مستوى أقرب إلى المستويات المستهدفة من قبل المصارف المركزية في المنطقة.

٣٠ - وتباين معدلات النمو داخل كل منطقة من المناطق دون الإقليمية للجنة تبايناً ملحوظاً. فرغم تشابه معدلات النمو في كندا والولايات المتحدة، فإنها تختلف اختلافا كبيرا من ولاية لأخرى في الولايات المتحدة ومن مقاطعة لأخرى في كندا. وتشير التكهّنات إلى أن إسرائيل وبولندا ستكونان أسرع الاقتصادات الأوروبية المتقدمة نموا بنسبة تتجاوز ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ فأداء هذين الاقتصادين كان أداءً جيدا نسبيا في الأمد المتوسط لأن أياً منهما لم يشهد نموا سنويا بالسالب منذ عام ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تسجل إستونيا وليتوانيا نموا يفوق نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٢، ولكنه نمو ينهض بالبلدين من كبوة أوقعتهما في كساد عميق في عام ٢٠٠٩ إذ لم يسترد أي منهما مستوى الدخل الذي بلغه قبل الأزمة. وقد تحقق النرويج أيضا نموا يتجاوز نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن المرجح أن تشهد جميع الاقتصادات في أطراف منطقة اليورو التي واجهت صعوبات في تسويق ديونها السيادية (وهي إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان)، باستثناء أيرلندا، تراجعاً

في نواتجها المحلية الإجمالية في عام ٢٠١٢. وبالتغير في الناتج المحلي الإجمالي لليونان بنسبة ناقص ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ ثم ناقص ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم ناقص ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١١ وأخيرا ناقص ٦ في المائة في عام ٢٠١٢، أصبح أداء الاقتصاد اليوناني أسوأ أداء في العالم. وثمة تفاوت ملحوظ فيما بين الاقتصادات الأوروبية الناشئة كذلك، لكن لا يتوقع أن يُسجَّل نمو سلبي في عام ٢٠١٢ إلا في كرواتيا. وتظل تركمانستان، بمعدل نمو بلغت نسبته ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١١، وأخيرا ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٢، من أسرع الاقتصادات نموا في العالم في السنوات القليلة الماضية. وستحقق اقتصادات آسيا الوسطى الأخرى نموا قويا في عام ٢٠١٢، بينما سيظل النمو في اقتصادات جنوب شرق أوروبا متواضعا.

٣١ - ولا تزال السياسة النقدية في أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة سياسة داعمة للنمو بشكل كبير، حيث انخفضت أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة أو اقتربت منها. وفي الفترة بين عام ٢٠٠٨ ونهاية عام ٢٠١١، ضاعف نظام الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة ميزانيته أربع مرات، في حين ضاعف المصرف المركزي الأوروبي ميزانيته مرتين عن طريق إدخال مختلف برامج "التسهيل الكمي" الرامية إلى ضخ سيولة نقدية في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة. وقد أثار هذا الشواغل بشأن مدى تأثير ذلك على التضخم الذي يزيد بقليل عن الأهداف التي حددها المصارف المركزية في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة. فالتضخم بلغ حاليا حوالي ٢,٦ في المائة، سواء في منطقة اليورو أو في كندا، ونحو ٢,٩ في المائة في الولايات المتحدة. غير أن نسبة التضخم الأساسي ظلت عموما أقل من المعدل العام، كما ظل التضخم المتولد محليا من خلال زيادة الأجور منخفضا. وبلغت نسبة التضخم حوالي ١٠ في المائة في تركيا و٣,٥ في المائة في المملكة المتحدة و ١,٧ في المائة في إسرائيل. وتشهد سويسرا انكماشاً طفيفاً للغاية يُعزى للقوة الاستثنائية التي تميز عملتها. ويتواصل هبوط التضخم في الاتحاد الروسي، حيث لم يتعد ٤ في المائة تقريبا في أوائل عام ٢٠١٢، وهي نسبة تقل بكثير عن الهدف الذي حدده المصرف المركزي؛ بينما تتراوح نسبة التضخم في معظم البلدان الأخرى في رابطة الدول المستقلة بين ٥ و ١٠ في المائة.

٣٢ - وقد تسبب الجفاف الشديد وحرائق الغابات في المنطقة الأوروبية الآسيوية في الهزال الشديد لمحصول الحبوب في عام ٢٠١٠؛ وأدى ذلك بالاتحاد الروسي إلى فرض حظر على تصدير القمح لمدة عام. وفي عام ٢٠١١، ارتفع المحصول الزراعي في الاتحاد الروسي بنسبة ١٦,١ في المائة وزاد بشكل ملحوظ في أوكرانيا وكازاخستان. ونظرا لأهمية الأغذية في احتساب التضخم الاستهلاكي في تلك الاقتصادات، سجل التضخم هبوطا كبيرا في عام

٢٠١١ ومثلت نسبة ٦,١ في المائة بالنسبة للاتحاد الروسي أدنى نسبة تضخم منذ انتقاله إلى اقتصاد السوق في عام ١٩٩١. غير أن محصول الحبوب تضرر في عام ٢٠١٢ بفعل ظروف الجفاف التي شهدتها بعض المناطق، خاصة في أوكرانيا، وقد يقل عما بلغه مستواه في عام ٢٠١١.

٣٣ - وسُجلت في عام ٢٠١١ تفاوتات كبيرة في حركة أسعار المساكن في اقتصادات منطقة اللجنة. فقد استمر انخفاض الأسعار في العديد من البلدان ومنها الاتحاد الروسي وإسبانيا وأوكرانيا وأيرلندا وبلغاريا والولايات المتحدة واليونان، فيما زادت الأسعار زيادة طفيفة في بلدان أخرى هي إستونيا وألمانيا وتركيا وسويسرا وكندا والنرويج والنمسا. ويبدو أن أسعار المساكن في العديد من اقتصادات أوروبا الغربية بلغت مستويات تجاوزت ما سبق التنبؤ به بناء على العلاقات الأطول أمداً بين الأسعار والدخل الفردي أو بينها وبين تكلفة الإيجار.

٣٤ - وتزايد متوسط أسعار مساكن الأسرة الواحدة في الولايات المتحدة سنويا لمدة ٣٠ عاما حتى عام ٢٠٠٥، إلا أنه ظل يتناقص سنويا منذ ذلك التاريخ وقد هبط الآن بنسبة ٣٤ في المائة (أو نحو ٤٠ في المائة بالقيمة الحقيقية) عما بلغه في ذروته في عام ٢٠٠٦؛ وعادت الأسعار الحالية بقيمة الدولار الحقيقية إلى ما كان عليه مستواها في عام ١٩٩٠. وقد أصبح اليوم نحو ١٢ مليوناً من مالكي المنازل، أو شخصاً واحد من كل خمسة من أصحاب الرهون العقارية، مدينين بموجب تلك الرهون بمبالغ تتجاوز قيمة منازلهم؛ ويمثل ذلك دينا يفوق قيمة منازلهم بمبلغ ٧٠٠ بليون دولار. وعلى الرغم من أن حالات نزع ملكية المنازل المرهونة تظل مرتفعة وقد يستمر تزايدها، ثمّة بعض التطورات الإيجابية من بينها انخفاض أسعار الفائدة على الرهون العقارية إلى مستويات غير مسبقة، وعودة مستويات العرض إلى معدلها الاعتيادي، وهبوط نسبة البطالة، وتواؤم أسعار المساكن مع علاقاتها الطويلة الأجل بتكاليف الإيجار ودخل الأسرة. ولا يزال بناء المساكن يناهز تقريبا ثلث المستويات التي سبق أن بلغها قبل الأزمة.

٣٥ - ومن التحديات الهامة التي تواجه الاقتصادات الأوروبية الناشئة التوصل إلى زيادة الاستقرار في اقتصادها الكلي. فالتقلب في هذه الاقتصادات تقلبٌ مرتفع يُعزى إلى عاملين رئيسين هما: اعتماد صادراتها على عدد محدود من السلع الأساسية واعتمادها المالي على رؤوس الأموال الخارجية. ولا بد إذن من وضع سياسات لتنويع هياكل إنتاجها لتشمل الصناعات التحويلية المتطورة تكنولوجياً والخدمات المضيقة للقيمة العالية؛ ويشمل ذلك زيادة الأموال المرصودة للتعليم والتدريب، وتطوير الهياكل الأساسية، والبحث والتطوير. ويمكن تشجيع مباشرة الأعمال الحرة بتحسين إمكانية الاستفادة من الائتمان. وخلال فترات الضوابط المالية، يمكن أن تبلغ تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من تلك الاقتصادات مستويات كبيرة.

ويُعزى هذا إلى تجارب سابقة خسر فيها المستثمرون ثرواتهم بسبب الارتفاع الهائل في نسبة التضخم، وعدم التأمين على الودائع خلال فترات تعثر المصارف، وضعف إنفاذ حقوق الملكية. ويتعين بالتالي أن تزيد الاقتصادات الأوروبية الناشئة من تطوير قطاعها المالية لكي يتسنى لها تحسين توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمار الداخلي. وقد تمكنت عدة اقتصادات غنية بالموارد من استخدام صناديقها السيادية للمساعدة في تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها.

سادسا - العمالة

٣٦ - ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بمقدار الضعف لتصل إلى نحو ١٠ في المائة، إلا أنها تراجعت لتصل إلى ما يزيد قليلا على ٨ في المائة. غير أنها لا تزال في ذلك المستوى منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩ مما يجعل تلك الفترة أطول فترة تزيد فيها البطالة على ٨ في المائة منذ ثلاثينات القرن العشرين؛ وتناهد نسبة العاطلين عن العمل لمدة ستة أشهر أو أطول في الولايات المتحدة الـ ٤٠ في المائة. وفي كندا، تشهد معدلات البطالة تراجعا وهي الآن في معدل منخفض يقارب الـ ٧,٥ في المائة. ولم تبلغ البطالة في الاتحاد الأوروبي ذروتها بعد حيث تزيد فيه قليلا على ١٠ في المائة وتقترب في منطقة اليورو من ١١ في المائة؛ إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً يتبين من بلوغ البطالة في ١٢ اقتصاداً من اقتصادات الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ نسبة ١٠ في المائة أو أكثر وانخفاضها مع ذلك في اثنين من تلك الاقتصادات إلى ٥ في المائة أو أقل. وفي الاقتصادات الأوروبية الناشئة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة إلى حد ما في معظم بلدان جنوب شرق أوروبا حيث تزيد نسبتها على ١٠ في المائة ويغلب عليها الطابع الهيكلي لا الدوري؛ وعادت معدلات البطالة الرسمية في معظم بلدان رابطة الدول المستقلة إلى مستوياتها قبل الأزمة التي تقل عن الـ ١٠ في المائة.

٣٧ - وتبلغ البطالة بين الشباب معدلات مرتفعة في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة والناشئة على السواء؛ ففي عام ٢٠١١، بلغت هذه المعدلات ١٨ في المائة في كلتا المجموعتين. وهذه المعدلات مرتفعة نسبياً بالمقاييس العالمية، ولا تفوقها إلا المعدلات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتزيد في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة بطالة الشباب المذكور على الإناث في حين أن العكس هو الصحيح في الاقتصادات الأوروبية الناشئة. وتزيد بطالة الشباب بنحو ٢,٧٥ مرة على بطالة الكبار في مختلف البلدان وفي شتى مراحل الدورة الاقتصادية. وفي ضوء الثبات النسبي لهذا المضاعف، تصبح الاستراتيجية الأكثر فعالية لخفض مستوى البطالة بين الشباب هي تخفيض البطالة الكلية. وفي الاقتصادات الأوروبية الناشئة، تبلغ معدلات العمل غير النظامي والعمل بموجب عقود، وكلاهما لا يوفر المزايا القياسية، مستويات مرتفعة مما يعني أن عدداً كبيراً من الشباب المتحقق بوظائف يفترق مع ذلك إلى

تغطية من حيث التأمينات الاجتماعية أو المعاشات التقاعدية. ويمكن أن تكون محدودة فرص العمل المتاحة للشباب أحد العوامل المؤدية إلى انتحار المراهقين؛ ويسجل الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان أعلى المعدلات في العالم وهي معدلات تزيد بثلاثة أضعاف تقريبا على المعدلات المسجلة في الولايات المتحدة.

٣٨ - وتراجعت معدلات مشاركة القوة العاملة نتيجة لضعف الأوضاع الاقتصادية. ورغم أن ذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى استسلام عاملين محبطين للبطالة، فإنه يرجع أيضا إلى تزايد أعداد الشباب الساعين إلى تحصيل قدر إضافي من التعليم وإلى تقاعد عاملين آخرين مع تقدم سنهم. وفي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الشباب المقيدون في الجامعات في الولايات المتحدة ارتفاعا غير مسبوق.

٣٩ - وبالنظر إلى ارتفاع مستويات البطالة، فإن أحد المجالات الأساسية للإصلاح الهيكلي الذي يجري تقصيه في عدد كبير من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة يتعلق بأسواق العمل. ويسود على وجه العموم اعتقاد بأن أسواق العمل المفرطة في تصلبها وأن هناك ضرورة إلى إصلاح يسير على منوال النموذج الاسكندنافي الذي اعتمد نهج "الأمن الوظيفي المرن". ويحاول هذا النموذج تزويد الشركات بالمرونة اللازمة لاستخدام قوتها العاملة بما في ذلك مرونة التعيين والفصل من العمل، مع توفير قدر من الأمان في الدخل للعاملين إذا ما أُضربوا من قرارات الشركات.

٤٠ - ويبلغ معدل البطالة في مختلف بلدان المنطقة مستويات أقل بوجه عام بين الأشخاص الأوفر حظا في التعليم. ففي مطلع عام ٢٠١٢ على سبيل المثال، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة ٤,٢ في المائة بين خريجي الجامعات؛ و ٧,٥ في المائة في صفوف من حصلوا على قدر من التعليم الجامعي؛ و ٩,٥ في المائة بين خريجي المدارس الثانوية؛ و ١٤,٨ في المائة في صفوف غير الحاصلين على الشهادة الثانوية. وإضافة إلى ذلك، يقل دخل الفئة الأخيرة عن دخل الحاصلين على درجة جامعية بأكثر من النصف.

٤١ - ولا تزال مشاركة الإناث في القوة العاملة منخفضة بوجه خاص في جنوب أوروبا وعدد كبير من الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ومشاركة الإناث في القوة العاملة لا علاقة لها بالأمومة على مستوى البلدان الأوروبية؛ ومن ثم، لا تشكل الأمومة عاملا حاسما ما دامت هناك نظم دعم اجتماعي مناسبة. وفي عام ٢٠١٠، مثلت المرأة أكثر من ثلثي العمالة الناقصة (عاملات غير متفرغات يرغبن في وظيفة بدوام كامل) في الاتحاد الأوروبي. وقد تراجع التوظيف على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية تراجعاً كبيراً بالنسبة للمرأة بوجه

خاص؛ وبلغت حصة تراجع توظيف الإناث ما نسبته ٧٠ في المائة من صافي الوظائف التي فُقدت بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ في هذا القطاع وعددها ٧٦٥ ٠٠٠ وظيفة.

٤٢ - ويؤدي ارتفاع مستويات البطالة إلى تحمل العاملين في الولايات المتحدة تكاليف أعلى من تلك التي يتحملها العاملون في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة نظراً لأن شبكة الأمان الاجتماعي لدى هذا البلد أقل امتداداً من غيرها. وعلى سبيل المثال، لا يستوفي ٤٠ في المائة من العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة شروط التأهل اللازمة للاستفادة من إعانات البطالة لعدم عملهم في وظائف بدوام كامل أو لأنهم لم يقضوا في وظائفهم الوقت الكافي للتأهل. وترتبط البطالة الطويلة الأجل باستمرار انخفاض الدخل لدى العاطلين (انخفاض نسبته ٢٠ في المائة) ولو بعد ٢٠ عاماً، وبزيادة متاعبهم الصحية العقلية والبدنية، وانخفاض العمر المتوقع لهم، بل وبانخفاض دخول أبنائهم أيضاً.

سابعاً - عدم المساواة والفقر

٤٣ - تزايدت معدلات عدم المساواة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في العقدين الماضيين. وهي مرتفعة بوجه خاص في الاتحاد الروسي وإسرائيل وإيطاليا والبرتغال وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وزادت بسرعة كبيرة الحصة التي تحصل عليها من الدخل شريحة الـ ١ في المائة العليا من السكان. ولا يزال التفاوت يتزايد حتى في الاقتصادات الأوروبية التي تعتمد نماذج قوية للرعاية الاجتماعية مثل ألمانيا والدانمرك والسويد؛ أما فرنسا فهي استثناء بارز في هذا الاتجاه. ورغم أن الضرائب والتحويلات الاجتماعية يمكن أن تحد بصورة ملموسة من تفاوت الدخل القائم على الآليات السوقية، فإن عمليات إعادة التوزيع هذه تراجعت. بمرور الوقت وقلت فاعليتها. وزاد التفاوت بصورة جوهرية في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك عقب تحولها إلى اقتصادات السوق.

٤٤ - وتعزى الزيادة في عدم المساواة في منطقة اللجنة إلى العولمة، والتغير التكنولوجي المنحاز للمهارات، والتغيرات في السياسات الحكومية التي خفضت الضرائب المفروضة على الأثرياء وكذلك المدفوعات الاجتماعية إلى الفقراء. وعلى سبيل المثال، تراجعت الضرائب الحدية على الشريحة الأثرى بمرور الوقت. ففي الولايات المتحدة، تراجع المعدل الضريبي الأعلى المنصوص عليه قانوناً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٥٨ إلى ٣٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩، ويبلغ معدل الضريبة الراهن مستويات أقل لكل شريحة من شرائح الدخل (مقارنة بعام ١٩٥٨)؛ وفي الوقت نفسه زادت زيادة كبيرة على مدى العقود الماضية النسبة المثوية للأشخاص الذين يعاملون ضريبياً على أساس معدل ١٥ في المائة أو أقل. وأدت سياسات سوق العمل في بعض الحالات إلى إضعاف حماية وظائف العاملين و/أو نقاباتهم من

خلال التغييرات التنظيمية أو الموسمية. وفي العقود القليلة الماضية، تراجعت العضوية في النقابات أو التغطية النقابية (مثل تقرير مبالغ التعويضات المدفوعة للعاملين من خلال المساومات التي تجريها النقابات دون اعتبار لعضوية هؤلاء فيها) في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة، وإن كانت التغطية النقابية تزيد نسبتها على الـ ٥٠ في المائة في معظم بلدان أوروبا وتنخفض إلى ١٣ في المائة في الولايات المتحدة.

٤٥ - وتُعزى زيادة التفاوت إلى انخفاض حصة الدخل المكتسب كأجور ورواتب (بالتوازي مع الزيادة في حصة أصحاب رؤوس الأموال)، وزيادة أوجه عدم المساواة في مستويات الدخل من الأجور. ففي الولايات المتحدة، تراجعت حصة العمالة في الدخل القومي من نحو ٦٥ في المائة في المتوسط في الفترة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٨٥ إلى أقل من ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وتراجعت حصة العمالة في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٤ من ٧١ في المائة من الدخل القومي في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ٦٦ في المائة.

٤٦ - وتراجع الحراك الاقتصادي عبر الأجيال في العقود الأخيرة عن المستويات الأعلى التي تحققت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠. وفي منطقة اللجنة، تبلغ مستويات الحراك عبر الأجيال أدناها لدى الاقتصادات التي سجلت أعلى مستويات التفاوت في الدخل. ويساهم في هذا الاتجاه تزايد أهمية رأس المال البشري في تفسير الفروق في الدخل واتساع الفجوة في مستوى التحصيل الأكاديمي بين أبناء الأسر الغنية وأبناء الأسر الفقيرة. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تحصل شريحة الـ ١ في المائة العليا من الأسر المعيشية على ما يقرب من ٧٠ في المائة من دخلها من امتلاك رأس المال، ويورث جزء كبير من هذه النسبة من جيل إلى آخر؛ ويحصل ٨٢ في المائة من أبناء الربع الأغني من الأسر المعيشية على درجة جامعية بينما تقتصر هذه النسبة على ٨ في المائة لأبناء الربع الأدنى.

٤٧ - وفي أغلب الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة، زادت حصة الدخل المتجه إلى شريحة الـ ١ في المائة العليا من الأسر المعيشية زيادة جوهرية في العقود القليلة الماضية. ففي الولايات المتحدة، زادت هذه الشريحة حصتها من الدخل القومي من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٥ في المائة اليوم؛ أما حصة شريحة الـ ١٠ في المائة العليا من الأسر المعيشية فقد زادت من نسبة أعلى قليلاً من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة على مدى الفترة الزمنية نفسها. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٠، آل أكثر من ٥٠ في المائة من الزيادة في الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة إلى شريحة الـ ١ في المائة العليا من الأسر المعيشية. وحتى في الدانمرك والسويد والنرويج التي تحصل فيها شريحة الـ ١ في المائة العليا من الأسر

المعيشية على حصة أصغر بكثير من الدخل القومي، زادت حصة هذه الشريحة بنحو ٧٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

٤٨ - وبقاء الأجور على حالها دون زيادة ليس مرجعه غياب النمو الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تراجع الأجر الأسبوعي الحقيقي للعاملين في الوظائف الإنتاجية والوظائف غير الإشرافية (ويشملون نحو ٨٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع غير الحكومي) بنسبة تناهز ١٤ في المائة بين عامي ١٩٧٢ و ٢٠١١. ورغم تضاعف إنتاجية العمالة تقريبا. وزاد الإيراد المتوسط للأسر المعيشية خلال هذه الفترة، وإن كان ذلك يرجع في جانب كبير منه إلى زيادة عدد النساء المتزوجات اللائي انضمن إلى القوة العاملة. ومع ذلك، فإن الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠ شهدت تراجعاً طال أيضاً متوسط الدخل الحقيقي للأسر المعيشية في الولايات المتحدة الذي انخفض بنسبة ٧ في المائة.

٤٩ - وفي الاقتصادات الأوروبية الناشئة، يعاني ما يقرب من ٥٤ مليون نسمة أو نحو ١٤ في المائة من السكان من الفقر. ويختلف ذلك بدرجة ملموسة حيث يزيد هذا المعدل على ربع عدد السكان في أرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا، وعلى خمس عدد السكان تقريبا في تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا. وحتى يتسنى لهذه الاقتصادات الناشئة توفير شبكات أمان أقوى مع تعزيز استدامة الأوضاع المالية، يتعين دمج نسبة أعلى بكثير من الأشخاص المستخدمين في الاقتصاد الرسمي. ويمثل اقتصاد الظل في الوقت الراهن أكثر من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب شرق أوروبا، وأكثر من ٤٠ في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة، وأكثر من ٦٠ في المائة في جورجيا.

٥٠ - والفقر ليس قضية يقتصر الاهتمام بها على البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضاً في المنطقة. ففي الولايات المتحدة، زاد معدل الفقر من ١٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,١ في المائة في ٢٠١٠ ويطال الآن ٤٦,٢ مليون نسمة؛ ويزيد معدل الفقر بين الأمريكيين من أصل أفريقي (٢٧,٤ في المائة) بنحو ثلاثة أضعاف على معدله بين السكان البيض (٩,٩ في المائة). وكان نصف عدد سكان الولايات المتحدة تقريبا (٤٨ في المائة أو ١٤٦ مليون نسمة) إما تحت خط الفقر أو يُعتبر من ذوي الدخل المنخفض (أدى بنسبة ٢٠٠ في المائة من خط الفقر) في عام ٢٠١٠؛ ويقع ٧٣ في المائة من ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية في هاتين الفئتين. وبين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١، زاد عدد المقيدون في برنامج "قسائم المعونة الغذائية" في الولايات المتحدة الذي يوفر غذاء مدعماً إلى الأسر المعيشية المحتاجة، فارتفع من ١٧,٣ مليون نسمة إلى ٤٦,٢ مليون نسمة. وفي الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠١٠،

زادت نسبة الأمريكيين من غير كبار السن المحرومين من التأمين الصحي من ١٤,١ في المائة إلى ١٩,٥ في المائة، في حين تراجعت النسبة المثوية للأشخاص المتمتعين بهذا التأمين برعاية أرباب العمل من ٦٩,٨ في المائة إلى ٥٣,٥ في المائة. وفي عام ١٩٧٩، كانت نسبة العاملين ذوي الأجور المنخفضة (الشريحة الخمسية الدنيا على أساس الأجر بالساعة) المتمتعين بتأمين صحي تبلغ نحو ٨٤ في المائة مع حصول ٤٣ في المائة منهم على هذا التأمين عن طريق رب العمل؛ وبحلول عام ٢٠١٠ انخفضت نسبة المتمتعين بأي نوع من أنواع التأمين الصحي إلى ٦١ في المائة مع حصول ٢٦ في المائة على هذا التأمين من خلال وظائفهم.

ثامنا - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥١ - على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، فإن الأزمة الاقتصادية أدت في بعض البلدان إلى انتكاسة في التقدم نحو بلوغ غايات معينة. ونتيجة لذلك، لم تنزل البلدان النامية تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاقتصادات المتقدمة للعودة إلى مسارها الصحيح. وتشكل اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما نسبته ٩٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي توفرها لجنة المساعدة الإنمائية، ومن ثم، ستكون قدرتها على الحفاظ على مستوى المساعدة أو زيادته ذات أهمية حاسمة على مدى السنوات القليلة المقبلة. ولم يتسن بلوغ الهدف المقرر لعام ٢٠١٠ المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية نسبتها ٠,٣٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهي النسبة التي جرى الالتزام بها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلينغلز وفي مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب تشمل، على الأرحح، الأزمة الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٠، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للمانحين ما قدره ٠,٣٢ في المائة، أي أقل قليلاً من المعدل في عام ١٩٩٠. وثمة جانب ذو أهمية خاصة في هذا الصدد هو عجز الاتحاد الأوروبي عن تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المقرر له ونسبته ٠,٥١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث لم يقدم سوى نسبة ٠,٤٦ في المائة؛ إلا أن ثمانية من بلدان الاتحاد حققت ذلك الهدف فعلاً. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لم يف بالنسبة الطموحة التي استهدفها، فهو ما زال يقدم نسبة من دخله القومي الإجمالي تفوق ما تقدمه الدول غير الأعضاء فيه (باستثناء النرويج).

٥٢ - وفي منطقة اللجنة، كان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متبايناً في الاقتصادات الأوروبية الناشئة وفي الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ونظراً للتدهور الاقتصادي الواسع النطاق المرتبط بالانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تراجعاً كبيراً في العديد من مؤشرات

تحقيق الأهداف. ورغم أن التقدم المحرز مؤخراً كان قوياً، لم تكن كل الاقتصادات الأوروبية الناشئة، حتى قبل حدوث الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٨، في سبيلها إلى تحقيق جميع غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع التراجع الشديد الناجم عن الأزمة الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، حاد التقدم المحرز عن مساره. ويواجه تحقيق الأهداف صعوبات أشد في بلدان رابطة الدول المستقلة، وكذلك في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي على الأرجح، ويحتل جنوب شرق أوروبا مكانة متوسطة بينهما. وبوجه عام، كان التقدم المحرز أقل ما يكون فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والبيئة.

٥٣ - والكثير من الغايات لم يتحقق في اقتصادات بلدان اللجنة، لسبب رئيسي هو عدم تحقيقها لفئات محرومة محددة، تشمل مجتمعات إثنية ومناطق جغرافية دون إقليمية معينة. ولذلك، فإن استهداف هذه الفئات المحرومة بعينها بتركيز أكبر يمكنه أن يعود بالفائدة بوجه خاص على التقدم المحرز في تحقيق تلك الغايات. ويصدق هذا القول بصفة خاصة على طائفة الروما في بعض الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي واقتصادات جنوب شرق أوروبا، وهي طائفة تفاقمت معاناتها فيما يتصل بالنتائج المحققة في مجالي العمالة والتعليم، منذ الانتقال إلى اقتصادات السوق. ويتطلب إدماج هذه الفئة زيادة الدعم العام لقطاعات الإسكان والتعليم والصحة، وتحسين تنفيذ السياسات المناهضة للتمييز في مجال العمالة. ومن شأن توظيف أعداد أكبر من أبنائها في القطاع الرسمي أن يزيد من إيرادات الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، وأن يسمح بالتالي بتمويل الجانب الأكبر من أي زيادة في المساعدة عن طريق التمويل الذاتي.

٥٤ - وشهدت انبعاثات الكربون في عام ٢٠١٠ زيادة نسبتها ٥,٨ في المائة في الاتحاد الروسي، و ٤,١ في المائة في الولايات المتحدة، و ٢,٢ في المائة في الاتحاد الأوروبي وكندا؛ وهذا المعدل يقل عن الزيادة العالمية وقدرها ٥,٩ في المائة، وقد كان من قبل ثلاثة أضعاف المتوسط في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. واقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي زادت انبعاثاتها في عام ٢٠١٠ عن المعدل العالمي تشمل البلدان التالية: بلجيكا، وتركمانيستان، وتركيا، والسويد، وفنلندا، وكازاخستان، وكسميرغ، وليتوانيا، وهولندا؛ أما اقتصادات منطقة اللجنة التي خفضت من انبعاثاتها في عام ٢٠١٠، فهي كالتالي: أذربيجان، وإسبانيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، واليونان. وعلى المدى الأطول، زادت الانبعاثات في أمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة بنسبة تقل كثيراً عن واحد في المائة سنوياً منذ عام ١٩٩٠، بينما انخفضت الانبعاثات الصادرة عن الاقتصادات الأوروبية الناشئة؛ وبالمقارنة، زادت الانبعاثات العالمية

سنوياً بمعدل ٢ في المائة تقريباً. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على تخفيض مستوى انبعاثاته في عام ٢٠٢٠ عما كان عليه مستواها في عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٠ في المائة.

٥٥ - وانخفضت تدريجياً كثافة الطاقة المستخدمة في الإنتاج (معادل الكيلوغرام من النفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في غالبية اقتصادات اللجنة منذ عام ١٩٩٠. وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، كانت معدلات كثافة الطاقة المستخدمة في الاقتصادات الأوروبية الناشئة تزيد عن ضعف المعدلات في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، إلا أن ذلك الفرق انخفض قليلاً بمرور الوقت، وأصبح حالياً أعلى بنسبة ٥٠ في المائة فقط.

٥٦ - وقد حاول الاتحاد الأوروبي أن يفرض ضريبةً للانبعاثات الكربونية على رحلات الطيران التي تهبط أو تغلق من أراضيها، كتدبير من تدابير الحد من انبعاث الكربون وزيادة الدخل. إلا أن الكثير من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعترض على هذه الخطة وهدد باللجوء إلى شكل من أشكال المعاملة بالمثل تجارياً. وتقدم هذه التجربة مثلاً واضحاً لما يُحتمل أن ينشأ من منازعات تجارية لدى القيام بأي محاولات وطنية أو إقليمية للحد من انبعاث الكربون، في غياب إطار متفق عليه عالمياً. وقد انهار، بالإضافة إلى ذلك، سعر حصص انبعاثات الكربون في سوق الكربون بالاتحاد الأوروبي إلى حوالي الثلث فقط مما كان عليه قبل الأزمة المالية.

تاسعا - التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي

٥٧ - قبل الاتحاد الروسي في عضوية منظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠١١ بعد إجراءات للانضمام استغرقت ١٨ عاماً؛ وقد كان الاتحاد الروسي الاقتصاد الأكبر في العالم (والعضو الوحيد من مجموعة العشرين) الذي لم يكن عضواً في منظمة التجارة العالمية. ولا تزال هناك تسعة من الاقتصادات الأوروبية الناشئة لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية. وقد حددت كازاخستان نهاية عام ٢٠١٢ موعداً مبدئياً لانضمامها إلى المنظمة. وأصبح الاتحاد الجمركي المكون من الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان أقرب إلى كونه اتحاداً اقتصادياً في أوائل عام ٢٠١٢ بعد أن زاد من تحرير تدفقات رأس المال. وفي البوسنة والهرسك، جرى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على عدد كبير من المنتجات بنسبة ٥٠ في المائة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في إطار اتفاق تجاري مؤقت مبرم مع الاتحاد الأوروبي. واختتمت في عام ٢٠١١ المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا بشأن إبرام اتفاق ارتباط واتفاق شامل ومعمق للتجارة الحرة، ولكن لم يجر بعد توقيع الاتفاقين. ووقعت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا اتفاقاً للتجارة الحرة في عام ٢٠١٢.

٥٨ - ورغم أن الحساب الجاري لمنطقة اليورو يكاد يكون متوازناً عموماً، فإن بعض الاقتصادات لديه فوائض ضخمة وبعضها لديه عجز ضخم. وافتقار منطقة اليورو إلى آلية كفؤة للقضاء على أوجه احتلال الحساب الجاري هذه داخل اتحاد العملة مشكلةً جوهرية من المشاكل المسببة لأزمة الديون السيادية في المنطقة. وفي الوقت الحالي، تحجم الأسر المعيشية التي تعيش في مناطق تتوافر لديها مدخرات فائضة عن إقراض حكومات المناطق التي تعاني من عجز في المدخرات. ومن المتوقع أن يستمر في الولايات المتحدة العجز الكبير في الحساب الجاري. أما الفائض في الحساب الجاري في الاقتصادات الغنية بالطاقة التي تمر بمرحلة انتقالية، فمن المتوقع أن يتراجع في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٥٩ - وجرى مؤخراً إنشاء عدة خطوط هامة لأنابيب الغاز في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، مما سيزيد من مستوى التنوع لدى الموردين والمستهلكين على السواء. وبدأ تشغيل خط أنابيب الغاز نورد ستريم (Nord Stream) في أواخر عام ٢٠١١، وبدأ ينقل الغاز مباشرة من الاتحاد الروسي إلى ألمانيا، متجنباً بذلك المرور عبر اقتصادات أوروبا الشرقية، الذي كان سبباً في العديد من المنازعات بشأن التسعير في السنوات الأخيرة. وخط نورد ستريم أطول خط أنابيب مغمور تحت البحر في العالم. ومن المتوقع الانتهاء من خط أنابيب ساوث ستريم (South Stream) في عام ٢٠١٥، وسينقل هذا الخط الغاز من الاتحاد الروسي تحت البحر الأسود إلى جنوب الاتحاد الأوروبي مباشرة (يوجد بالفعل خط أنابيب آخر هو بلو ستريم (Blue Stream) الذي يمتد من الاتحاد الروسي إلى تركيا). أما خط وسط آسيا - الصين لأنابيب الغاز الذي افتتح في عام ٢٠٠٩، والممتد من تركمانستان إلى الصين ماراً عبر أوزبكستان وكازاخستان، فقد أضيف إليه خط ثان في حزيران/يونيه ٢٠١١، ومن المتوقع أن يبلغ أقصى طاقة له بحلول منتصف عام ٢٠١٢. والمناقشات جارية بشأن إنشاء قامة خطوط أنابيب إضافية لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا.

٦٠ - وتشكل التحويلات المالية بالنسبة لعدد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة أحد المكونات الهامة جداً للدخل القومي الإجمالي. وتمثل تلك التحويلات بالنسبة لبعض من هذه الاقتصادات تدفقات مالية أكبر من تدفقات رأس المال الخاص أو المساعدات الأجنبية. وقد انخفضت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ التدفقات الواردة من التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الاقتصادات الأوروبية الناشئة، وفي حالات كثيرة لم تعد إلى مستوياتها قبل الأزمة، رغم أن قيمة التحويلات المالية زادت قيمتها في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٠، أفادت تقارير رسمية بورود تدفقات من التحويلات المالية تزيد نسبتها عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من ألبانيا (١٠,٩ في المائة)، والبوسنة والهرسك (١٢,٩ في المائة)، وجمهورية مولدوفا

(٢٣,٢ في المائة)، وصربيا (١٠,٤ في المائة)، وطاجيكستان (٣١ في المائة)، وقرغيزستان (٢٠,٨ في المائة). وتزيد نسبة التحويلات المالية عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أرمينيا، وأوزبكستان، والجيل الأسود، وجورجيا. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، هاجر ٣١ مليون شخص للعمل في الخارج. وانخفضت التحويلات المالية، وبخاصة تلك الواردة من الاتحاد الروسي، بنسبة زادت في ذروة الأزمة عن ٣٠ في المائة (أو ٣٩ في المائة من مقارنة بالاتجاه السائد)، وكانت سبيلا رئيسيا إلى تفشي الأزمة بين جيران الاتحاد الروسي. ويسكن أراضي الاتحاد الأوروبي ٣٢,٥ مليوناً من المواطنين الأجانب قدموا ما مقداره ٣١,٢ بليون يورو من التحويلات المالية في عام ٢٠١٠؛ وقد تراجعت تدفقات التحويلات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الخارج في عام ٢٠٠٩، إلا أنها عادت بحلول عام ٢٠١٠ إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٧.